الشرط وهذا البحث لا يختص بان بل يشمل لو ولولا واسماء الشرط كما صرح به الرضي ولهذا
قال على الشرط ولم يقل عليها لزيه الماضي اى الشرط او القسم والاول اقرب لفظا
نحو ضرب او معنى نحو لم يضرب وكان الجواب القسم لفظا لا معنى فيراعى فيه شرايط
جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان
جواب الكلام المقيد بالشرط او من البين ان القسم لتأكيد المقيد بالشرط فكان
معنى مجموع الشرط والجزاء لكن يراعى شرايط جواب القسم في مجرد جزاء الشرط
فالجواب معنى جزاء الشرط ولهذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء او يكون الماضي
في جواب القسم المقارن بالشرط الذي مع ان ويتمحض معناه بمعنى المستقبل
قال الجواب القسم لفظا وكليهما معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر
بيان التسهيل ان يكون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط
لكن صرح الرضي بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل نحو لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا اصم في نهار القيظ الشمس باديا مثل والله ان اتيتني او لم تاتني
لاكرمنك وان توسط تقدير الشرط ان توسط بتقدير الشرط وجوب ان
يعتبر الشرط وذلك جاز ان يعتبر القسم وان يلغى فقوله او غيره جاز ان يعتبر
وان يلغى يريد ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط
ويلغى كما توهم غير واحد من الشارحين لانه صرح بوجوب اعتبار الشرط اما بان
يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب جوابا للشرط
فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاء. لتقدمه اى الشرط معتبر كالقسم
الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له وجعل المجموع جوابا للشرط
ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يعتبر رعاية ما يراعى في جوابه الا ان الجزاء
مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونها لحذف الفا ليس علامة القسم والمراد
بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب الخبر صرح به التسهيل والرضي لكن قال التسهيل
يجب الغاء القسم وجوز الرضي الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضي والتسهيل

فلو

في انه لو تقدم لو ولولا وجب الغاء القسم فيقول لولا زيد والله لكان كذا
ولو اهنتني والله لكان كذا فيجعل الجواب الشرط لان اعتبار الشرط واجب
لتقدمه ولا مدخل علامة جزاء شرطها الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل
على الجملة القسمية الانشائية ففي اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر نحو
قولك انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني والله لآتينك وقد عرفت ان
الشرط في المثال الثاني معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغاء ليعلم لزوم المضي
مع الالغاء في صورة تأخر القسم لزومه معه في صورة تقدمه كان ذلك لعله
تصحيفه وقوله وان اتيتني والله لآتينك يحتمل العطف على قوله انا والله
ان تاتني اتك ويحتمل العطف على والله ان تاتيني اتك والشرط واجب
الاعتبار ايضا لتقدمه على القسم فان قلت كيف حكم بالغاء الشرط في قوله
والله ان لو اكرمتك واللام في قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لاجواب
القسم يصلح ان يكون لاجواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها لانها
بما يحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام في والله لو جئتني لجئتك ولم يكن
الشرط بمعنى لكان ذكرها اغلب وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به لا يخفى
ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم لفظا وتقديرا وكذا قوله وان توسط فلو
اقتصر على ذكره ونحو ولئن اخرجوا وان اطعتموهم انكم والاعم المثالين لتقدير
القسم مقدما اما الاول فلان اللام الموطئة القسم لا يكون الا بعد القسم لفظا
او تقديرا صرح به اللباب واما الثاني فلانه مع تقدير الشرط لا بد من اعتباره
فلو كان تقدير الشرط متقدما لوجب الفاء في الجواب مع ان الجواب لكم المشركون
فانما قال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فما سبق في المثال القسم واما التفصيل
فلا بد له من متعدد وذكر ما نع كل واحد وقد يكتفى بواحد اما الظهور
آخر من ذكر ذلك لمضادة بينهما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فانه يتفصل من سماعه الى قولك واما الذين في قلوبهم استقامة

Copyright © King Saud University